مداخلة

من قبل

السيد داميان سيسلين

الأمين العام للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية

حول

"التعاون بين الإدارات البرلمانية"

دورة لواندا

تشرين الأول/أكتوبر 2023

ترجمة الأمانة العامّة للاتحاد البرلماني العربي

حضرة السيد الرئيس،

سعادة الأمناء العامين،

حضرة الزملاء،

يعتبر التعاون بين الإدارات البرلمانية أحد الأنشطة الرئيسية للمؤسسة التي يشرفني أن أديرها: Assemblée parlementaire de la Francophonie (الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية). يستوعب هذا النشاط أكثر من ثلث موازنتنا، ويعتمد على النسبة نفسها من وقت الفريق الإداري.

ويمكنني أن أقول بثقة إن الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية أصبحت جهة رئيسية في التعاون البرلماني الدولي في جميع أنحاء العالم الناطق بالفرنسية، وإننا نعمل باستمرار على تعزيز هذا التعاون وتعميقه، على الرغم من بعض الاتجاهات المعاكسة.

فأولاً، نحن نتجدف ضد موجة الهجمات المتزايدة على الديمقراطية، مع النجاح المتزايد للأحزاب الشعبوية، وعدم ثقة الناس في المؤسسات التمثيلية، وتوسيع نطاق السلطات التنفيذية على حساب البرلمانات، وتعاقب الانقلابات الأخيرة، التي أدت بصورة منهجية إلى حل البرلمانات المنتخبة – بالمناسبة ليس فحسب في الفرنكوفونية.

وثانياً، ترد اتجاهات جديدة تتعارض مع الانفتاح الدولي للبرلمانات: إعادة تركيز الممثلين المنتخبين على الأعمال الداخلية لجمعياتهم، والأزمات الاجتماعية–الاقتصادية التي تدفع الممثلين المنتخبين إلى أن يكونوا أكثر اهتماماً باحتياجات ناخبيهم، بل ورفض التعاون الدولي الذي يدار بالاشتراك مع الفرنكوفونية في بعض البلدان.

*

* *

ويظل التعاون بين البرلمانات أمراً أساسياً، بغية تأكيد عالمية المبادئ الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون، وضمان احترام حقوق الإنسان. هذه الأهداف الثلاثة هي أحد المبادئ التوجيهية للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، ليس فحسب من حيث نص نظامها الأساسي، ولكن أيضاً وفقاً لروح التقليد الذي وهبت نفسها به تدريجياً. أود أن أذكركم أنه عندما تأسست الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية في العام 1967، لم يكن هذا بديهياً في وقت إنهاء الاستعمار: كانت المؤسسات التي نشأت للترويج للفرنكوفونية تقتصر على دور لغوي، وثقافي أصيل حيث بدت المسائل السياسية أكثر حساسية بحيث لا يمكن معالجتها.

وكانت الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية رائدة وقبل وقتها في اتخاذ إجراءات سياسية. هذا ما قاله فيكتور بودسون، رئيس مجلس النواب في لوكسمبورغ، عندما استضاف الاجتماع التأسيسي للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية: "ليس لدينا هدف سياسي آخر سوى ضمان وتطوير حرياتنا، وفي الوقت نفسه، إن الديمقراطية البرلمانية، التي تعد بالنسبة لبعض البلدان تقليداً عمره قرون، في حين أن العديد من الدول الشابة الممثلة هنا لم تحصل إلا مؤخراً على استقلالها الوطني والحريات الديمقراطية الكاملة".

*

* *

ولطالما استخدمت الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية رافعة واحدة لتحقيق هذه الأهداف: الرافعة التقليدية للمناقشة، وهي ممارسة اعتادت فيها جمعياتنا البرلمانية إلى حد كبير، وهذه النقاشات السياسية بين الممثلين المنتخبين والتي تشجع على تبادل المعلومات، ومواجهة الآراء واعتماد مواقف من المرجح أن تؤثر على الحكومات لاتخاذ إجراءات.

ولم تجرؤ الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية حتى أوائل التسعينيات على حشد رافعة أخرى أكثر ابتكاراً، من خلال إنشاء برامج التعاون البرلمانية الأولى. تم تنظيم هذه البرامج بسرعة حول ثلاث فئات: نشر اللغة الفرنسية؛ وتعزيز القدرات التقنية والقانونية للبرلمانيين؛ وتدريب موظفي الخدمة المدنية. يمكننا أن نذكر الفئة الرابعة، التي ظهرت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، التي تعمل الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية على تطويرها أكثر فأكثر: برامج الشباب، التي تجعل من الممكن زيادة الوعي بالبرلمانات، ومزايا النظام الديمقراطي بين الأجيال الشابة، مثل Parlement francophone des jeunes، برلمان الشباب الناطق بالفرنسية.

*

* *

ولتنفيذ جميع هذه البرامج، تعتمد الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية بشكل أساسي على منحة من المنظمة الدولية للفرنكوفونية. في السنوات الأخيرة، تمكنت أيضاً من الاعتماد على التمويل المخصص من المانحين الناطقين بالفرنسية الآخرين مثل Wallonie-Bruxelles International والوكالة الفرنسية للتنمية Agence Française de développement بفضل ثقة هؤلاء المانحين، يمكن للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية تقديم برنامج تعاون سنوي بقيمة ما بين 700000 و800000 يورو سنوياً.

وتقدم منظمات أخرى الدعم التقني الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية من أجل برنامجها التعاوني، بما في ذلك جامعة سنجور في الإسكندرية، والمركز البرلماني الآسيوي، والمعهد الوطني الفرنسي للخدمة العامة، وجامعة لافال في كيبيك، وكرسي بحوث الدراسات البرلمانية في جامعة لكسمبرغ، وعلى أساس منتظم، هيئات الأمم المتحدة مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة، واليونيسيف. وتقدم جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الناطقة بالفرنسية، وهي النظير الناطق بالفرنسية لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، دعماً قيّماً للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية عبر تحديد مدربين للدورات التدريبية للمسؤولين البرلمانيين.

*

* *

وتؤدي الإجراءات لصالح موظفي الخدمة المدنية دوراً متزايداً في برامج التعاون لدينا، مع مجموعة واسعة من العروض.

وتعتبر أقدم فئة الدورة التدريبية السنوية الرفيعة المستوى التي تفضي إلى إصدار الشهادات التي يشارك البرلمان الفرنسي في تنظيمها مع المعهد الوطني للخدمة العامة (المعروف سابقاً بالمدرسة الوطنية الإدارية)، وهو البرنامج الدولي القصير المعني بتنظيم العمل البرلماني. تدعم الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية هذا من خلال إعطاء مِنح دراسية لعشرات المسؤولين من البرلمانات الأعضاء، تم اختيارهم على أساس الطلبات. سنقوم قريباً بإغلاق فترة الطلبات: لا يزال بإمكان الموظفين من البرلمانات الناطقة بالفرنسية التقدم.

وتدعم الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية أيضاً دورات تدريبية أخرى تنظمها البرلمانات في الشمال، وهي مفتوحة لجميع موظفي الخدمة المدنية الناطقين بالفرنسية، مثل برنامج التدريب البرلماني الدولي الذي تنظمه الجمعية الوطنية في كيبيك وجامعة لافال، والذي يضم أيضاً الجمعية الوطنية السنغالية؛ أو الندوة التدريبية التي شارك في تنظيمها برلمان اتحاد والونيا-بروكسل ومجلس النواب في لكسمبرغ.

كما تعمل الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية مع جامعة سنجور لتوفير دورات تدريبية داخلية بشأن مواضيع محددة بناء على طلب البرلمانات. تمكّن، مرتين في السنة، حوالى خمسين مسؤولاً من البرلمان، بشكل عام برلمان إفريقي، من الاستفادة من أسبوع من التدريب الذي يقدمه كبار المسؤولين من جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية. وقد سميت هذه المبادرة بالدورة التدريبية "جيفري — ديودوني"، تكريماً لإداري من برلمان والونيا-بروكسل كان ضحية هجوم إرهابي في باماكو منذ ما يقرب من ثماني سنوات، أثناء مشاركته في هذه الدورة التدريبية في مالي.

وبالشراكة مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية، تم إطلاق دورة شهادات جديدة مع جامعة سنجور هذا العام. سيتم تنظيمها عبر الإنترنت، وستمكّن حوالى عشرة موظفين مدنيين من تحسين مهاراتهم في تصميم السياسات العامة لصالح المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية).

وأخيراً، تستضيف الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية كل عام مسؤولاً أو اثنين من كبار المسؤولين من البرلمانات الناطقة بالفرنسية لمدة شهرين من التدريب الغامر مع الفريق في باريس.

وهذه المجموعة الواسعة من التدريبات، التي لا تقدر بثمن بالنسبة لكل من الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، والمستفيدين منها، تعزز كثافة العلاقات البرلمانية: تمكّن هذه التجربة المتدربين الداخليين من إقامة روابط دائمة مع مراسلي البرلمانات الـ92 الممثلة في جمعيتنا. بمجرد عودتهم إلى برلمانهم، يصبحون حلفاء مخلصين للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية لبقية حياتهم المهنية.

وعلاوة على ذلك، بالإضافة إلى هذه الإجراءات التي تم تنفيذها خصيصاً لموظفي الخدمة المدنية، فإن برامج التعاون لدينا للبرلمانيين تفيد أيضاً موظفي الخدمة المدنية. في الواقع، يشارك العديد منهم بشكل منهجي في الندوات، وورش العمل التي تنظم للأعضاء البرلمانيين، وأعضاء مجلس الشيوخ في برلماناتنا.

*

* *

وعموماً، خلال السنة المالية التي ستنتهي قريباً، تمثل الإجراءات الموجهة خصيصاً لموظفي الخدمة المدنية التزاماً بمبلغ 130000 يورو تقريباً. وقد استفاد أكثر من 200 مسؤول برلماني من برامجنا في جميع القارات الخمس. واسمحوا لي أن أؤكد على النطاق العالمي للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية: فبالإضافة إلى أنها قد اتخذت إجراءات على أرض الواقع في البرلمانات الإفريقية الناطقة بالفرنسية التي تقع تقليدياً في قلب الفرنكوفونية، مثل البرلمانات الموجودة في النيجر وتشاد، فقد مكّن موظفي الخدمة المدنية من الوصول إلى محيط الفرنكوفونية التقليدية إلى فرص التدريب هذه. خذوا، على سبيل المثال، مسؤولة من برلمان فانواتو، قمنا بتوفير التدريب لها في باريس، أو رئيسة لجنة في مجلس الشيوخ الكمبودي، وكان هذا الجهد مزدوجاً لأن اللغة الفرنسية لم تكن لغتها الأولى.

وكان هذا هو الحال أيضاً بالنسبة للعديد من موظفي الخدمة المدنية من أوروبا الوسطى والشرقية، حيث يميل الناس إلى الاعتقاد بأن اللغة الإنجليزية أو الألمانية قد حلت محل الفرنسية تماماً. ومع ذلك، كانت لدينا مشاركة ثرية للغاية وعالية الجودة من كبار موظفي الخدمة المدنية من بلدان مثل ألبانيا وأرمينيا وجورجيا ومونتينغرو. وعلينا أن نشيد بهم على تنفيذ

هذه الدورات التدريبية بالكامل باللغة الفرنسية. هذا يقنعنا بأنه يجب علينا الاستمرار في تقديم هذه البرامج، التي تحافظ على جاذبية اللغة الفرنسية، وتثبت فائدة هؤلاء الناس من الاستثمار في تعلم اللغة الفرنسية.

*

* *

وأود أن أشدد على جانب إيجابي آخر من هذه الإجراءات لموظفي الخدمة المدنية: فهي تمكننا من الحفاظ على صلة بالبرلمانات التي تمر بمرحلة انتقالية. وفقاً لنظامنا الأساسي، يجب أن نتوقف عن برامج التعاون مع البرلمانات في البلدان التي انهار فيها النظام الدستوري. وللأسف، تضاعفت هذه الحالة في السنوات الأخيرة، ولدينا الآن 9 برلمانات معلقة، 7 منها في إفريقيا.

ومع ذلك، بالنظر إلى أن الإدارات البرلمانية لا يجب أن تتحمل المسؤولية عن هذه الأوضاع السياسية وأنه يتم الحفاظ عليها بانتظام بعد فترات انتقالية، فإن الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية تريد أن تكون عملية وتواصل تقديم دعمها لإدارات البرلمانات المعلقة.

وهذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للمجلس الوطني في تشاد، الذي لا يزال متحمساً للفرنكوفونية في البرلمان واستفاد من التدريب في نجامينا، ودورة غمر، ومنحة للبرنامج الرفيع المستوى حول تنظيم العمل البرلماني، الذي عقد في باريس.

ونعمل أيضاً مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية لدعم إدارة الجمعية التشريعية الانتقالية في بوركينا فاسو بغية العودة إلى النظام الدستوري. ولدينا كل الأمل في الحفاظ على تعاوننا مع مسؤولي الجمعية الوطنية الانتقالية، ومجلس الشيوخ في غابون، في أعقاب الانقلاب الذي وقع في نهاية آب/أغسطس.

*

* *

وسأنتقل الآن إلى آفاقنا للتعاون البرلماني الدولي. في حين أن الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية حريصة على الإفراج عن الموارد اللازمة لمواصلة برامجها التقليدية، فإنها تسعى أيضاً إلى الابتكار من أجل التكيف مع المطالب الجديدة لأعضائها. هذا هو السبب في أنها توصلت العام الماضي إلى مفهوم جديد: الهيئات التشريعية.

وقد نشأت الفكرة بعد اعتماد قانونين إطاريين قبل بضع سنوات، من ناحية، بشأن التسجيل الإلزامي للأطفال في مكتب السجل المدني، ومن ناحية أخرى، بشأن حماية البيانات الشخصية. في العام 2022، قررت سلطاتنا السياسية

إدخال مواد تشريعية جديدة في صيغة أكثر عملية وتعليمية يمكن تكرارها في مختلف البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية.

ويكمن الهدف من تجميع خبراتها في استخدام التشريعات القائمة كأساس للمرجعية. ويمكن عندئذ تكييف الموارد المقترحة وفقاً لاحتياجات البرلمانات، مع مراعاة خصائصها الوطنية المحددة. على العكس من ذلك، قد يجد أعضاؤنا أيضاً أنه من المفيد تعزيز ترسانتهم التشريعية من خلال مشاركتها.

وستركز كل مجموعة تشريعية على التدابير الرمزية والعملية التي يمكن للبرلمانيين استخدامها لتشريع أو مراقبة الإجراءات الحكومية بشكل أفضل. وستجمع بين العناصر التقنية الجاهزة التي يمكن للمسؤولين البرلمانيين استخدامها لدعم تنفيذ هذه التدابير في برلماناتهم.

وقد بدأ العمل بمشروع تشريع أولي، يتعلق بتنفيذ اتفاق باريس للمناخ في العالم الناطق بالفرنسية، بمساعدة المنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومعهد التنمية المستدامة التابع لها. سيتم الانتهاء من المشروع في كانون الثاني/يناير المقبل. لقد جمعنا بالفعل مجموعة واسعة من تدابير أفضل الممارسات التي نفذتها البرلمانات الوطنية، وكذلك البرلمانات دون الوطنية مثل حكومة مقاطعة كيبيك. وابتداء من العام المقبل، سيتم تعزيز هذه التدابير إلى البرلمانات التي تطلبها.

وبعد مكافحة تغير المناخ، تم إطلاق مشروع ثان بشأن المبلغين عن المخالفات، وسيتم قريباً إطلاق مشاريع أخرى حول مكافحة النفايات البلاستيكية، وتعزيز قيمة الموارد الطبيعية، والجمعيات غير الربحية.

وسيكون لهذا النوع الجديد من العمل التعاوني ميزة توفير الحلول السياسية والإدارية على حد سواء، من دون محاولة وهمية لمواءمة التشريعات في جميع أنحاء العالم الناطق بالفرنسية، ولكن بهدف التوصل إلى سبل للتقارب. وستشكل الهيئات التشريعية في نهاية المطاف أساس الندوات التي نقدمها للبرلمانيين.

UNION INTERPARLEMENTAIRE INTER-PARLIAMENTARY UNION

ASSOCIATION DES SECRETAIRES GENERAUX DES PARLEMENTS

ASGP

ASSOCIATION OF SECRETARIES GENERAL OF PARLIAMENTS

INTERVENTION

by

Mr Damien CESSELIN
Secretary General of the Parliamentary Assembly of 'La Francophonie'

on

"Cooperation between parliamentary administrations"

Luanda Session
October 2023

Mr. Chairman,

Dear Secretaries General,

Dear Colleagues,

Cooperation between parliamentary administrations is one of the main activities of the institution whose administration I have the honour to manage: the Assemblée parlementaire de la Francophonie (APF, Parliamentary Assembly of La Francophonie). This activity absorbs more than a third of our budget and relies on the same proportion of the administrative team's time.

I can say with confidence that the APF has become a key player in interparliamentary cooperation throughout the French-speaking world, and that we are constantly promoting and deepening this cooperation, despite certain opposite trends.

Firstly, we are rowing against the tide of the increasing attacks on democracy, with the growing success of populist parties, the public's mistrust of representative institutions, the expansion of executive powers to the detriment of parliaments and the succession of recent coups d'état, which have systematically led to the dissolution of elected parliaments – incidentally not only in the Francophonie.

Secondly, there are new trends that run counter to the international openness of parliaments: refocusing of elected representatives on the internal workings of their assemblies, socio-economic crises that lead elected representatives to be more concerned with the needs of their constituents and even, in some countries, rejection of international cooperation co-managed with La Francophonie.

*

* *

Interparliamentary cooperation remains essential, with a view to affirming the universality of democratic principles, strengthening the rule of law and ensuring respect for human rights. These three objectives are one of the APF's guiding principles, not only in terms of the letter of its statutes but also in the spirit of the tradition with which it has gradually endowed itself. I would remind you that when the APF was founded in 1967, this was not self-evident at a time of decolonisation: the institutions that were emerging to promote the Francophonie were limited to a purely

linguistic and cultural role as the more political issues still seemed too delicate to tackle.

The APF was a pioneer and ahead of its time in taking political action. This is what Victor Bodson, President of the Luxembourg Chamber of Deputies, had to say when he hosted the founding meeting of the APF: "We have no other political objective than to ensure and develop our freedoms, and at the same time parliamentary democracy, which for some countries is a centuries-old tradition, while many of the young nations represented here have only recently acquired their national independence and full democratic freedoms."

*

* *

The APF always used a single lever to achieve these objectives: the traditional lever of debate, an exercise in which our parliamentary assemblies are largely accustomed, these political discussions between elected representatives which encourage the exchange of information, the confrontation of opinions and the adoption of positions likely to influence governments to take action.

It was not until the early 1990s that the APF dared to mobilise another, more innovative lever, by setting up our first parliamentary cooperation programs. These programs were quickly structured around three categories: disseminating the French language; strengthening the technical and legal capacities of parliamentarians; and training civil servants. We could mention a fourth category, which appeared in the 2000s and which the APF is developing more and more: youth programs, which make it possible to raise awareness of parliaments and the merits of the democratic system among younger generations, such as the Parlement francophone des jeunes, a French-speaking Youth Parliament.

*

* *

To carry out all these programs, the APF relies mainly on a grant from the Organisation internationale de la Francophonie (the OIF). In recent years, it has also been able to count on earmarked funding from other French-speaking donors such as Wallonie-Bruxelles International and the Agence française de développement Thanks to the trust

of these donors, the APF is able to offer an annual cooperation program worth between 700 000 and 800 000 euros per year.

Other organizations provide technical support to the APF for its cooperation program, including Senghor University in Alexandria, the Asian Parliamentary Centre, the French National Institute of Public Service, Laval University in Quebec, the Parliamentary Studies Research Chair at the University of Luxembourg and, on an ad hoc basis, United Nations bodies such as UN-Women, UNDP and UNICEF. The Association of Secretaries General of French-speaking Parliaments, or ASGPF, the French-speaking counterpart of the ASGP, provides invaluable support to the APF by identifying trainers for training courses for parliamentary officials.

*

* *

Actions for the benefit of civil servants are playing an increasing role in our cooperation programs, with a wide range of offerings.

The oldest category is the very high-level annual training course leading to certification that the French Parliament co-organises with the INSP (the former French ENA), the International Short Program on the organization of parliamentary work. The APF supports this by awarding scholarships to a dozen officials from its member parliaments, selected on the basis of applications. We will soon be closing the period for applications: staff from French-speaking parliaments can still apply.

The APF also supports other training courses organised by parliaments in the North, which are open to all French-speaking civil servants, such as the International Parliamentary Training Program organised by the National Assembly of Quebec and Laval University, which also involves the Senegalese National Assembly; or the training seminar co-organised by the Parliament of the Wallonia-Brussels Federation and the Chamber of Deputies of Luxembourg.

The APF also works with Senghor University to provide in-house training courses on specific topics at the request of parliaments. Twice a year, it enables around fifty officials from a parliament, generally an African parliament, to benefit from a week of training given by senior officials from the ASGPF. This initiative has been named the "Geoffrey-Dieudonné" training course, in tribute to an administrator from the

Wallonia-Brussels Parliament who was a victim of a terrorist attack in Bamako almost eight years ago, while taking part in such a training course in Mali.

In partnership with the OIF, a new certification course with the Université Senghor was also launched this year. Organised online, it will enable around ten civil servants to improve their skills in designing public policies in favour of gender equality.

Lastly, every year the APF hosts one or two senior officials from French-speaking parliaments for two months of immersive training with the team in Paris.

This wide range of internships, which are invaluable both for the APF and for the beneficiaries, reinforce the density of interparliamentary relations: this experience enables the interns to forge lasting links with correspondents of the 92 parliaments represented in our Assembly. Once they return to their own parliament, they become loyal allies of the APF for the rest of their career.

What's more, in addition to these actions carried out specifically for civil servants, our cooperation programs for parliamentarians also benefit civil servants. Indeed, many of them systematically take part in the seminars and workshops organised for the deputies and senators of our parliaments.

*

* *

Overall, during the financial year that is soon ending, actions specifically aimed at civil servants represent a commitment of almost 130,000 euros. And more than 200 parliamentary officials have benefited from our programs on all five continents. Allow me to emphasize the APF's global reach : as well as having taken action on the ground in French-speaking African parliaments that are traditionally at the heart of the Francophonie, such as those in Niger and Chad, it has enabled civil servants further to the periphery of the traditional Francophonie to access these training opportunities. Take, for example, an official from the Parliament of Vanuatu, for whom we provided training in Paris, or the head of a committee in the Cambodian Senate, for whom the effort was twofold since French was not her first language.

This was also the case for many civil servants from Central and Eastern Europe, where people tend to think that English or German have completely supplanted French. Yet we had a very rich and high-quality participation from senior civil servants from

countries such as Albania, Armenia, Georgia, and Montenegro. We must pay tribute to them for carrying out these training courses entirely in French. This convinces us that we should continue to offer these programs, which maintain the appeal of the French language and prove the usefulness for this audience of having invested in learning French.

*

* *

I would like to stress another positive aspect of these actions for civil servants: they enable us to maintain a link with parliaments in transition. According to our Statutes, we must cease our cooperation programs with parliaments in countries where constitutional order has broken down. Unfortunately, this situation has multiplied in recent years, and we now have 9 suspended parliaments, 7 of which are in Africa.

However, considering that parliamentary administrations are not to be held responsible for these political situations and that they are regularly maintained after periods of transition, the APF wants to be pragmatic and continue to offer its support to the administrations of suspended parliaments.

This is particularly the case for the Chadian National Council, which remains enthusiastic about the Francophonie in parliament and has benefited from training in N'Djamena, an immersion course and a grant for the high-level program on the organization of parliamentary work, held in Paris.

We work also with the OIF to support the administration of the Transitional Legislative Assembly in Burkina Faso with a view to a return to constitutional order. And we have every hope of maintaining our cooperation with the officials of Gabon's Transitional National Assembly and Senate, following the coup d'état at the end of August.

*

* *

I will now turn to our prospects for interparliamentary cooperation. While the APF is keen to release the resources needed to continue its traditional programs, it is also seeking to innovate in order to adapt to the new demands of its members. This is why last year it came up with a new concept: legislative corpuses.

The idea arose following the adoption of two framework laws a few years ago, on the one hand on the compulsory registration of children at the civil registry office and, on the other, on the protection of personal data. In 2022, our political authorities decided to introduce new legislative material in a more operational and educational format that could be replicated in the various APF member parliaments.

By pooling their expertise, the aim is to use existing legislation as a basis for reference. The resources thus proposed can then be adapted according to the needs of the parliaments, taking into account their specific national characteristics. Conversely, our members may also find it useful to enhance their own legislative arsenal by sharing it.

Each legislative corpus will focus on emblematic, practical measures that parliamentarians can use to legislate or better control government action. It will bring together turnkey technical elements that parliamentary officials can use to support the implementation of these measures in their parliaments.

An initial draft legislative corpus, relating to the implementation of the Paris climate agreement in the French-speaking world, has been launched with the help of the OIF and its Institut de la Francophonie pour le développement durable (IFDD) (in English, the Francophone Institute for sustainable development). The project will be completed next January. We have already collected a wide range of best practice measures implemented by national parliaments, as well as sub-national parliaments such as the provincial government of Quebec. Starting next year, these measures will then be promoted to parliaments that request them.

After the fight against climate change, a second project has been launched on whistleblowers, and others will soon be launched on the fight against plastic waste, the value enhancement of natural resources, and non-profit associations.

This new type of cooperative action will have the advantage of providing both political and administrative solutions, with no illusory attempt to harmonise legislation throughout the French-speaking world, but with a view to finding ways of converging. The legislative corpuses will eventually form the basis of the seminars we offer to parliamentarians.